رأي نفطي

قراءة في مستقبل الأسعار.. النفط أمام منعطف جديد

بقلم: طارق الوزان.. باحث في الشؤون النفطية

لم يعد النفط كما عهدناه في دورات سابقة، سلعة ترتفع أسعارها ثم تعود للانخفاض قبل أن تصعد من جديد. اليوم، نحن أمام منعطف مختلف، حيث تتضافر العوامل الهيكلية مع الظرفية لتفرض سقفا جديدا على الأسعار، هذا البحث يقدم قراءة تحليلية لمستقبل النفط حتى عام 2030، استنادا إلى بيانات المؤسسات الدولية والبنوك الاستثمارية، مع إبراز ما يعنيه ذلك لدول منتجة مثل الكويت.

الدورات السابقة – من صدمات السبعينات إلى انهيار 2014 – كانت محكومة بعوامل مؤقتة، أما اليوم فالعوامل بنيوية وطويلة الأمد: فائض إنتاج مستمر، تحولات في أنماط الاستهلاك، وتغير تكنولوجي متسارع يضغط على الطلب.

فائض المعروض: البراميل الزائدة تغير قواعد اللعبة

تشير تقديرات غولدمان ساكس إلى فائض يومي يقارب 1,8 مليون برميل حتى نهاية 2026، أي ما يعادل 800 مليون برميل إضافية في المخزونات، معظمها لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). تقارير J.P. Morgan وMorgan Stanley تؤكد هذه الرؤية بحديثها عن «تخمة عرض» مزمنة تضغط باستمرار على الأسعار.

الولايات المتحدة تسعى للحفاظ على أسعار معتدلة لحماية المستهلكين، وروسيا توظف صادراتها كسلاح جيوسياسي رغم العقوبات، فيما تحاول أوبيك+ ضبط الإيقاع بين مصالح متعارضة. النتيجة: فائض متكرر يعكس قوة العرض لا مرونته.

الطلب العالمي: نمو بطيء لا يواكب الإنتاج

عدلت S&P Global توقعاتها لنمو الطلب في 2025 إلى 750 ألف برميل يوميا فقط، وهو أقل بكثير من التقديرات السابقة. هذا التباطؤ، مع تسارع الإنتاج من «أوبيك +» والولايات المتحدة وروسيا، يخلق معادلة غير متوازنة تجعل أي صعود في الأسعار مؤقتا.

الصين لم تعد تنمو بالزخم السابق، والهند رغم كونها سوقا واعدة تستثمر بكثافة في الطاقة الشمسية والنووية. أوروبا ماضية في تشديد معايير الكفاءة، وأميركا تدعم التحول الكهربائي في قطاع النقل. النتيجة: الطلب يميل إلى الاستقرار بينما يواصل العرض الصعود.

البعد الجيوسياسي: أوراق القوة والنفوذ

الصين تعتمد عقود شراء طويلة الأمد وتنويع الموردين لضمان الاستقرار، والهند تستفيد من النفط الروسي المخفض، ما خلق سوقا موازية أقل شفافية لكنها مؤثرة. إيران، رغم العقوبات، تضخ كميات معتبرة عبر قنوات غير رسمية، فيما يبقى التوتر في بحر الصين الجنوبي تهديدا إستراتيجيا لشريان يمر عبره ثلث تجارة النفط العالمية. أي تصعيد هناك قد يدفع الأسعار إلى مستويات غير متوقعة، ولو مؤقتا.

دور الأسواق والمضاربات: حين تتحكم التوقعات

الأسعار لا تتحرك فقط بالعرض والطلب الفعليين، بل أيضا بتأثير الأسواق المالية، وحذر غولدمان ساكس من سيناريو «هبوط حاد» إلى ما دون 40 دولارا إذا اجتمع الركود مع انسحاب «أوبيك+» من تخفيضاتها. المضاربات، صناديق المؤشرات، والتداول الإلكتروني تضاعف من تقلبات السوق، فالأخبار السياسية والاقتصادية قادرة على تحريك الأسعار في ساعات حتى قبل أن يتأثر الإمداد الفعلي.

ثقافة البدائل: مستقبل يقلل من شهية النفط

التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، وانتشار السيارات الكهربائية، وتشديد معايير الكفاءة الطاقوية كلها عوامل تضعف تدريجيا الطلب على الوقود الأحفوري.

التكنولوجيا تضيف بعدا حاسما: الذكاء الاصطناعي يرفع كفاءة الشبكات، البطاريات الأرخص تنتشر بسرعة، والطاقة الشمسية والرياح تسجل انخفاضا متواصلا في التكلفة. هذه الاتجاهات ترسم سقفا طويل الأمد أمام نمو الطلب النفطي.

تكاليف الإنتاج: الحد الأدنى الذي لا يمكن تجاوزه

تكاليف الإنتاج ترسم «أرضية الأسعار» عالميا:

- الشرق الأوسط: الأرخص عالميا (7–10 دولارات)، ما يمنح دول الخليج أمانا تنافسيا.
- غرب أفريقيا: 25–30 دولارا، الأكثر هشاشة أمام الهبوط.
- بحر الشمال: 15–22 دولارا، مع أعباء بيئية وتشغيلية.
- النفط الصخري الأميركي: يحتاج إلى 58–67 دولارا ليبقى مربحا، ما يجعله «الموازن العالمي»، يتراجع بسرعة عند الهبوط ويعود بقوة فوق 60 دولارا.

الخلاصة:

- دون 40 دولارا: يتهاوى إنتاج النفط الصخري وغرب أفريقيا.
- بين 50 و60 دولارا: منطقة التوازن.
- فوق 70 دولارا: يعود النفط الصخري للتوسع ويكبح أي صعود طويل الأمد.

توقعات الأسعار: أرقام تحمل رسالة واحدة

رغم اختلاف التفاصيل فإن المؤسسات تلتقي على نطاق سعري متواضع:

- إدارة معلومات الطاقة الأميركية: 50 دولارا في 2026.
- البنك الدولي: 60 دولارا.
- صندوق النقد الدولي: 62 – 64 دولارا.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: 60 دولارا.
- جي بي مورغان: 58 دولارا.
- جولدمان ساكس: 50 دولارا.
- يو بي إس: متفائل عند 73 دولارا في 2027.

الإجماع: 50–65 دولارا للبرميل في 2026، مع استثناءات محدودة أكثر تفاؤلا.

السيناريوهات المحتملة: بين التفاؤل والتشاؤم

1 – السيناريو الأساسي: استقرار بين 55–60 دولارا حتى 2026.

2 – السيناريو المتشائم: هبوط إلى 40 دولارا إذا اجتمع الركود مع انسحاب OPEC+.

3 – السيناريو المتفائل: صعود تدريجي إلى 70–75 دولارا بحلول 2027 إذا تعثر النفط الصخري أو زادت الصين تخزينها الاستراتيجي.

الأفق البعيد (2027–2030): سقف جديد للأسعار

الاستثمارات المتسارعة في الطاقة النظيفة وكفاءة الاستهلاك ستحد من قدرة النفط على الصعود. حتى في حال ارتفاع مؤقت بفعل أزمات جيوسياسية – مثل التوتر في مضيق هرمز أو الحرب في أوكرانيا – فإن سقف الأسعار سيبقى غالبا دون 75 دولارا، ما يعزز دخول السوق مرحلة جديدة عنوانها الاستقرار عند مستويات متوسطة.

الكويت: الميزة التنافسية لا تكفي وحدها

الكويت تستفيد من تكاليف إنتاج منخفضة، لكنها تواجه معضلة مالية. سعر التعادل لميزانيتها يتجاوز 85–90 دولارا، أي أعلى بكثير من النطاق المتوقع (50–65 دولارا).

ما يعني أن الكويت ستظل قادرة على الإنتاج والتصدير، لكنها ستواجه عجزا ماليا متزايدا إذا صدقت التوقعات حول الأسعار. الأثر الاجتماعي واضح: ضغوط على الدعم والخدمات، تباطؤ مشاريع البنية التحتية، وتقلص فرص التوظيف في القطاع العام.

عنصر عدم اليقين: السوق التي تفاجئ الجميع

رغم كل التقديرات، يبقى النفط سوقا مفعما بالمفاجآت. جائحة كورونا في 2020 دفعت الأسعار إلى ما دون الصفر، والحرب في أوكرانيا رفعتها فوق 120 دولارا في 2022. هذه الصدمات تذكر بأن أي توقع – مهما كان مدعوما بالأرقام – يظل رهين أحداث غير متوقعة.

ما بعد النفط المرتفع

النفط سيبقى حاضرا حتى 2030، لكنه لن يعود إلى زمن الأسعار المرتفعة، نحن أمام عصر جديد من الاستقرار عند مستويات متوسطة، حيث يتحول النفط من رافعة للرخاء السهل إلى اختبار لقدرة الدول المنتجة على التكيف والإصلاح.

من التحليل إلى التنفيذ: أين نقف اليوم؟

1 – هل لدينا قاعدة مالية متوسطة الأجل واضحة تحصن الموازنة عند 55–60 دولارا؟

2 – هل فعل صندوق تثبيت بآلية اقتطاع تلقائي من أي فائض فوق «سعر الموازنة»؟

3 – هل استخدم تحوط سعري جزئي لعقود 12–24 شهرا لحماية الحد الأدنى للإيراد؟

4 – هل يوجد PMO سيادي للصناعة بصلاحيات ربط وتنفيذ سريع؟

5 – هل انطلقت حزمة مصانع جاهزة (PET/التغليف/المستلزمات الطبية...) بمواقع وطاقة وتمويل محدد؟

6 – هل وقعت عقود Off–take محلية حقيقية لتمكين التمويل وخفض المخاطر؟

7 – هل أقرت سياسة محتوى محلي إلزامية تبدأ من 30٪ وترتفع إلى 50٪ مع آليات قياس علنية؟

8 – هل تأسس صندوق سيادي صناعي بمخصصات وأسس حوكمة وشركاء تنفيذ؟

9 – هل لدينا برنامج كفاءة طاقة مقاس الأثر (عدادات ذكية، تدقيق طاقي، أهداف كمية)؟

10 – هل تم إطلاق مركز R&D تطبيقي مع شريك عالمي ومشروعات تطوير منتجات محددة؟

11 – هل خصصت أراض صناعية مخدومة وكهرباء وبنية تحتية بمسارات سريعة للمشروعات؟

12 – هل تم إصلاح الدعم تدريجيا مع حماية شرائح الدخل المستحقة؟

13 – هل وضعت لوحة مؤشرات شهرية علنية لمتابعة المحتوى المحلي، الصادرات، الوظائف، واستهلاك الطاقة؟

14 – هل فعلت أدوات تمويل وضمان للمصارف لتسريع الإقراض الصناعي طويل الأجل؟

15 – هل انطلقت ديبلوماسية سلاسل التوريد (اتفاقات مع مشترين وتقنيين وأسواق تصدير)؟

الوزارة ستعمل على إيجاد آليات رقابية فعالة تتيح للمستهلكين تقديم شكاواهم وملاحظاتهم

العجيل خلال اجتماعه مع شركات التوصيل: وضع إطار قانوني موحّد ينظم السوق

وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل خلال الاجتماع الموسع مع أصحاب شركات التوصيل

عقد وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل اجتماعا موسعا مع أصحاب شركات التوصيل، بحضور ممثلين عن جهاز حماية المنافسة، لمناقشة سبل تنظيم هذا القطاع الحيوي الذي يشهد نموا متسارعا في الكويت، وذلك في خطوة تؤكد حرص وزارة التجارة على مواكبة متطلبات السوق المحلي.

وأكد الوزير خلال اللقاء أن قطاع التوصيل بات اليوم ركيزة أساسية في تنشيط الحركة الاقتصادية، وهو ما يستدعي العمل على إصدار إطار قانوني وتنظيمي موحد، يضمن تعزيز الشفافية، وحماية بيانات المتعاملين، وترسيخ مبادئ المنافسة العادلة على أسس من الحيادية والمصداقية.

وأشار إلى أن «التجارة» تسعى، وبدعم من مجلس الوزراء، إلى تذليل الصعوبات وتبسيط الإجراءات بما يسهم في خلق بيئة أعمال أكثر مرونة وشفافية، ويحفز الاستثمارات ويخدم مصالح جميع الأطراف.

وفي السياق ذاته، أعلن ممثلو جهاز حماية المنافسة عن جاهزيتهم لإطلاق ورش عمل متخصصة تستهدف العاملين والمسؤولين في شركات التوصيل، للتعريف باللوائح والقوانين المنظمة، وتعزيز ثقافة الالتزام بها.

من جانبهم، استعرض ممثلو شركات التوصيل أبرز التحديات والعوائق التي تواجه أعمالهم، معبرين عن تطلعهم إلى تعاون وثيق مع الوزارة لتطوير القطاع بما يواكب تطلعات السوق والمستهلكين. كما شدد الوزير على أن أي إطار تنظيمي جديد للقطاع سيولي عناية خاصة بحماية حقوق المستهلكين، وذلك عبر وضع ضوابط واضحة، مع الالتزام بمعايير الجودة والشفافية في تقديم الخدمات. وأكد أن وزارة التجارة ستعمل على إيجاد آليات رقابية فعالة تتيح للمستهلكين تقديم شكاواهم وملاحظاتهم، بما يعزز ثقتهم في السوق ويضمن لهم خدمات عادلة وآمنة.

سوق المال السعودي أصبح الأسرع نمواً عالمياً

وزير المالية السعودي: اقتصاد المملكة يسلك مساراً طموحاً رغم التحديات العالمية

وزير المالية السعودي محمد الجدعان

واس: افتتح وزير المالية رئيس لجنة برنامج تطوير القطاع المالي بالمملكة العربية السعودية محمد الجدعان في الرياض أمس أعمال مؤتمر «موني 20/20 الشرق الأوسط»، بحضور عدد من المسؤولين والمستثمرين من قادة القطاعين المالي والتقني من داخل المملكة وخارجها.

وأكد الجدعان، خلال فعاليات المؤتمر، أن استضافة هذا المؤتمر في الرياض تعد انعكاسا لاهتمام المملكة الكبير، والتزامها العميق بدعم الابتكار وريادة الأعمال، وحرصها على الإسهام في صياغة مستقبل القطاع المالي، كونها أحد المراكز المالية العالمية. وأوضح أن النمو العالمي ما زال أقل من معدلاته التاريخية، ومستويات أسعار الفائدة أعادت تعريف تكلفة رأس المال، والتوترات الجيوسياسية والتجارية تخلق حالة عدم يقين حادة، مؤكدا أن المملكة لا تتأثر بهذه التغيرات، بل تسهم بشكل رئيسي في صياغة وتقديم الحلول، مستعرضا الفرص غير المسبوقة كالثورة الرقمية التي تعيد تشكيل التمويل والتجارة، والذكاء الاصطناعي الذي يتيح مستويات جديدة من الكفاءة وإدارة المخاطر، والقطاعات الواعدة التي تفتح مجالا لاستثمارات عملاقة.

وتحدث الجدعان حول اختيار المملكة، من خلال «رؤية 2030»، مسارا طموحا لتنويع الاقتصاد، وتعزيز مرونته، وبناء شراكات إستراتيجية مع القطاع الخاص، مفيدا بأن مستقبل التمويل لن يبنى إلا عبر الابتكار، والتقنية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، مستعرضا استثمارات المملكة في تطوير قطاع مالي ديناميكي ومستدام، يقوده برنامج تطوير القطاع المالي، ويعززه التعاون الوثيق بين البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين. وأشار إلى أن سوق المال السعودي أصبح الأسرع نموا عالميا، وقفزت حصة المدفوعات الإلكترونية من 18٪ لعام 2016 إلى 79٪ بنهاية 2024، مما جعل المملكة إحدى الدول الرائدة عالميا في التحول نحو اقتصاد غير نقدي. وأبان عن أن عدد شركات التقنية المالية الفاعلة تضاعف وبلغ 280 شركة بحلول منتصف 2025، بعد أن كانت أقل من 20 قبل أقل من عقد، وسجل قطاع التأمين نموا بنسبة 16,3٪ في 2024، مع إطلاق منصات تجريبية لاختبار حلول مبتكرة تدفع بالتطوير المستقبلي، مبينا أن الفترة الماضية شهدت خطوات إستراتيجية لتعميق السوق المالية، وآخرها إطلاق أول إصدارات برنامج الأوراق المالية المدعومة بالتمويلات السكنية «التوريق» محليا، إضافة إلى إعلان «جي بي مورغان» عن وضع الصكوك السيادية المقومة بالريال السعودي تحت المراقبة مع نظرة إيجابية، الذي يعد خطوة تمهيدية إلى إدراجها مستقبلا في مؤشر «جي بي مورغان» للسندات الحكومية «الأسواق الناشئة»، وهو أحد أهم المؤشرات المرجعية العالمية في سوق الدين، ويسهم ذلك في تعميق السوق وتوسيع قنوات التمويل. وأكد وزير المالية أن تطوير الشباب هو الاستثمار الأهم، مفيدا بأن أكثر من 70٪ من السعوديين تحت سن 35 عاما، هم الطاقة المحركة لرؤية «المملكة 2030»، ومصدر الإبداع الذي يغير مشهد المال والأعمال.

ويعقد المؤتمر بمشاركة برنامج تطوير القطاع المالي، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، فيما يتولى تنظيمه «فنتك السعودية» بالشراكة مع «تحالف»، ويعد إحدى أبرز الفعاليات العالمية المتخصصة في التقنية المالية، إذ يجمع أكثر من 350 متحدثا، و450 علامة تجارية، و600 مستثمر من أكثر من 40 دولة.

الاتفاقية تعزز الوصول إلى بيانات المناقصات والمزايدات وتدعم التوسع المؤسسي

«بوبيان» يوقّع شراكة مع «العطاءات المركزية»

قياديو «بوبيان» و«العطاءات المركزية» في لقطة جماعية عقب توقيع الاتفاقية

أعلن بنك بوبيان عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة العطاءات المركزية، المنصة المتخصصة في تجميع وتحليل بيانات المناقصات والمزايدات من القطاعين الحكومي والخاص، في إطار مساعيه المتواصلة لتعزيز قاعدة أعماله المؤسسية وتوظيف الحلول الرقمية المتطورة في خدمة عملائه من الشركات والمؤسسات.

وجرى توقيع الاتفاقية بحضور كل من الرئيس التنفيذي للعمليات في بنك بوبيان عبدالله المحري، ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات علي الأنصاري، ونائب المدير العام لإدارة الخدمات العامة في بنك بوبيان يحيى الناصر، إلى جانب الرئيس التنفيذي لشركة العطاءات المركزية م.ريم الفرحان، وعدد من القيادات التنفيذية من الجانبين.

وتعليقا على ذلك، قال الناصر إن الاتفاقية تمثل إضافة استراتيجية لمسيرة بنك بوبيان في دعم أعماله المؤسسية، كونها تتيح الوصول المباشر إلى منصة موحدة وموثوقة للمناقصات والمزايدات الحكومية والخاصة، بما يعزز كفاءة المتابعة وسرعة الاستجابة ويرفع من قدرة البنك على مواكبة متطلبات السوق المتغيرة. وأضاف: من خلال هذه الشراكة لا نكتفي بمتابعة المشاريع التنموية، بل نوفر قناة عملية للتفاعل المباشر مع السوق والشركات الفائزة بالمناقصات في مختلف القطاعات، بما يتيح لنا صياغة حلول تمويلية واستشارية مبتكرة تدعم النمو المؤسسي وتعزز حضور بوبيان كبنك إسلامي رائد يقود التوسع المؤسسي عبر شراكات مبتكرة وتمويلات نوعية.

وأوضح الناصر أن الاتفاقية تحمل بعدا جديدا يتمثل في إثراء القرار بالبيانات والتحليلات الدقيقة، من خلال رؤية أوضح لحركة المناقصات والمشروعات التنموية في السوق الكويتي، وهو ما يساعد البنك على تصميم منتجات تمويلية أكثر تخصصا، ويمنح العملاء من الشركات صورة أوضح عن التوجهات والفرص المستقبلية.

وأكد: نحن نرى أن هذه الاتفاقية خطوة مهمة لترسيخ تعاوننا مع مختلف القطاعات، بما يمكن الموردين والمقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من حلولنا التمويلية وخدماتنا الرقمية، ويجعل من بوبيان شريكا رئيسيا في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

من جانبها، أعربت م.ريم الفرحان عن اعتزازها بهذه الشراكة قائلة: تعاوننا مع بنك رائد مثل «بوبيان» يعكس القيمة الفعلية لمنصتنا في تعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى المعلومات الدقيقة. هذه الاتفاقية تمثل نقلة نوعية في ربط البيانات الضخمة بالحلول المصرفية، بما يتيح المجال أمام فرص أكثر للابتكار ويعزز التعاون بين البنوك والشركات والموردين.

وأضافت: نود أن نتقدم بالشكر لبنك بوبيان على ثقته واختياره شركة العطاءات المركزية لنشر عطاءاته عبر منصتنا، وهو ما يعد إضافة استراتيجية وتمكينا أكبر للقطاع الخاص للوصول إلى الموردين والمقاولين بشفافية.

وتابعت: إن شركة العطاءات المركزية لا تقتصر على تجميع المناقصات والمزايدات، بل أصبحت ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني، عبر تمكين بيئة الأعمال وتسهيل الشفافية وإتاحة المعلومات بشكل لحظي ومتكافئ، وهو ما يمنح الشركات بمختلف أحجامها وقطاعاتها فرصا أكبر للتنافس، ويعزز مكانة الكويت كمركز إقليمي للأعمال.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749

شركة تصاميم الوطنية للمقاولات العامة للمباني
أعمال مخططات الإنشائي والمعماري
أعمال هيكل أسود - بناء ملاحق وإضافة أدوار - تشطيب على المفتاح - جميع أعمال صبغ داخلي والخارجي - أرضيات خرسانة وإيبوكسي - مساح وسيجما - موازييك - حجر الواجهات - صحي - سيراميك - الكهرباء - مظلات - الانترلوك
السالمية - شارع سالم المبارك - مجمع السلام مول ميزانين - مكتب رقم 46
+965 99040906
+965 90908660
ndc.kuw@gmail.com

لاعلاناتكم في دليل الأنباء
22272748
22272749